العدد (2203) السنة الثامنة - الاربعاء (27) تموز 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الشهر الكريم على الابواب

الاسعار تلتهب.. والمواطن ينتظر "عطف" التموينية

أخذت أم بتول (في العقد الخامس من عمرها) تعد بحذر شديد ما تبقى لها من بضعة آلاف من الدنانير في سوق الشورجة ثم رفعت رأسها وهي تحييني وتؤكد أنها قد أحضرت معها مبلغا (جيدا) لتشتري حاجيات شهر رمضان، إلا أنها تفاجأت بلهيب الأسعار مع ارتفاع درجات الحرارة وقالت وهي ترفع أكياس قليلة ضمت تلك المواد، هل يصدق ان تكون هذه الحاجيات البسيطة بسعر ٥٠ الف دينار ؟ وبعد ان مسحت عرقها المتصبب سألتني، لماذا يداهم الغلاء الأسواق المحلية في جميع أصناف الأغذية التي تتوزع بين اللحوم المستوردة والمحلية والخضار والفواكه والحبوب والاغذية المصنعة ،بمناسبة قرب حلول شهر رمضان المبارك ؟، انها ظاهرة سادت الاسواق مع اقتراب شهر رمضان، وكان أجدى بالذين يرفعون الاسعار ان يخفضونها ليكسبوا مرضاة الله اولا ومرضاة الصائمين ثانيا وليقبل الله صومهم ثالثا .. !

عادة ما تختلف المائدة الرمضانية عن مثيلتها اليومية للعائلة العراقية لما تحتويه من أصناف متنوعة، ما جعل العائلة تقبل على شراء حاجيات رمضان بشكل كبير، فاستغل البائعون هذا الإقبال لرفع الأسعار ، وللوقوف على اسباب هذه الظاهرة تحدثنا مع العديد من المواطنين بمناسبة قرب حلول شهر رمضان المبارك ومعاناتهم من ارتفاع الأسعار، خاصة وان اغلبهم من ذوي الدخول المحدودة.

بغداد / سها الشيخلي

حديث المواطنين

تحدثت إلينا المواطنة (أم جبار) ربة بيت من مدينة الشعب قائلة: المواطن لم يتفاجأ بالارتفاع الحاصل في أسعار المواد الغذائية لأنه اعتاد على مثل هذه الظاهرة من وارتفاع في الأسعار خلال قدوم هذا الشهر المبارك وأضافت : في شهر رمضان يحتاج الصائم الى بعض المواد منها العدس والحمص والرز والطحين وأنواع التوابل ،وخصوصا مادة العدس ،إضافة إلى اللحوم البيضاء والحمراء لذلك ونتيجه لهذا الإقبال على تلك المواد وعدم توزيعها في البطاقة التموينية تشهد ارتفاعا في أسعارها ،وتضحك ام جبار وتقول سمعنا أن هناك حصة تموينية اضافية بمناسبة قرب حلول شهر رمضان لكني أؤكد لك أن هذه الحصة سوف لن توزع الا بعد انتهاء شهر رمضان!.

وكيل مواد غذائية في مدينة البياع محسن كاظم يرى: أن رداءة مفردات البطاقة التموينية وعدم توزيع الحصص الغذائية بشكل منتظم كانا وراء ارتفاع الأسعار إضافة إلى ظهور المحتكرين لبعض السلع ومنها مادة العدس مثلا او مادة (تمر هند) في أسواق الشورجة الذين عمدوا الى رفع اسعار تلك المواد التي أصبحت ٣ آلاف دينار.

أم شهد من مدينة الدولعي قالت : انا أقوم بشراء مواد لا نقبل على شرائها في بقية ايام السنة مشيرة إلى أنها مواد خاصة بأكلات رمضانية، وأضافت: أن أسعار المواد الغذائية تشهد في هذا الشهر الكريم ارتفاعا ملحوظا لان النقص الحاصل في مواد البطاقة التموينية هو الذي يزيد من ارتفاع هذه الأسعار .

ومن الملاحظ ،إن هذا الارتفاع لم يمنع المواطنين من شراء مستلزماتهم قدر الإمكان ولو الأساسية منها ،الأمر الذي زاد من مطالباتهم الجهات الحكومية بدعم المواد الغذائية وزيادة الرقابة على الأسعار .

و شكت المواطنة أم فاروق من منطقة الأعظمية غلاء الأسعار وقالت : إنني موظفة وراتبي لا يتجاوز (٤٨٢) إلف دينار، ولدي ثلاثة أطفال ولا قدرة لي بالسيطرة على هذا الغلاء وشراء احتياجاتنا في هذا الشهر. وطالبت الحكومة بتحسين الرواتب وزيادة مفردات الحصة التموينية في هذا الشهر و لاسيما المواد الرئيسة منها (العدس، الحمص، الطحين الأبيض).

وقال أبو شكر صاحب محل للخضراوات والفواكه في سوق باب المعظم : صحيح هناك ارتفاع في الأسعار في شهر رمضان وبالأخص الفواكه والتمور والسبب ما تعرضه (علاوي الخضار) الرئيسة ،وأيضا التجار ،وعدم وجود رقابة على الأسعار، فلذلك نجد هناك تفاوتا في الأسعار من منطقة إلى أخرى.

أما المواطن (عباس حسن): فقال أتيت إلى سوق الجملة لاقتني المواد الغذائية وبأسعار اقل إلا إني فوجئت بارتفاع الأسعار وبشكل خاص(الرز والسكر والعدس) ، مبينا أن غالبية المحال ترفع أسعار بضائعها خلال شهر رمضان من دون أن تتعرض إلى المساءلة من قبل الجهات الحكومية المسؤولة عن هذا الارتفاع الفاحش، متناسين ان اغلب الشعب هو من الطبقة الفقيرة .

ويؤكد (أبو ليث) أن المواطن عرضة للاستغلال و قد انعدمت الرقابة بعد أن فتحت الأسواق على مصراعيها تحت غطاء ما يسمى (السوق الحرة) لذا من الضروري ان تتدخل الحكومة في أوضاع السوق عن طريق توفير جميع أنواع الأغذية والبضائع وبأسعار مناسبة للمواطنين ، والهدف من ذلك إيجاد منافسة بين التجار وإجبارهم على خفض أسعار بضائعهم ومنع احتكار السوق، كما يزيد في حديثه قائلا إن اغلب المعلبات من كاكو وحليب هي غير صالحة للاستهلاك واغلبها منتهية الصلاحية، فأين الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وأين حماية المستهلك من كل هذا الخرق؟!.

ويقول صاحب محل بيع المواد الغذائية : تسوقي اليومي جعلني مطلعا على اغلب أسعار المواد الغذائية و لاحظت أن أسعار زيت الطعام والرز والسكر ارتفعت كثيرا ومعها العصائر التي كثر الطلب عليها وقد اعتدنا على أن ترتفع أسعار المواد مع الأيام الأولى من شهر رمضان وأتوقع خلال الأيام المقبلة حصول ارتفاع في كثير من المواد لأن قاعدة العرض والطلب ستتغير كثيرا مع ملاحظة الارتفاع الكبير في درجات الحرارة، إذ أتوقع أن ترتفع أسعار المشروبات والعصائر تزامنا حلول شهر رمضان لهذا العام، مع أزمات متعددة منها الانقطاع المستمر في التيار الكهربائي إضافة إلى الارتفاع الشديد في درجات الحرارة التي تصل أحيانا إلى أكثر من ٥٠ درجة وهذا ينعكس سلبيا على نفسية المواطن العراقي خاصة وهو صائم !

ويشهد بيض المائدة والدجاج وهما من أهم المواد التي تستهلكها العائلة العراقية بكثرة، ارتفاعا في اسعارها في رمضان، ما اشار إليه أبو فاطمة صاحب أسواق جملة في مدينة جميلة وقال : أتوقع حصول زيادات أخرى مع الأسابيع المقبلة في شهر رمضان المبارك وحسب قاعدة العرض والطلب على المواد الغذائية التي يحتاجها المواطن في شهر رمضان

وتؤكد لنا الحاجة أم طارق (مديرة مدرسة) من مدينة الاعظمية : أن لشهر رمضان نكهة خاصة وتقاليد اجتماعية ، وعادة ما يقوم التجار أصحاب الضمير الكبير ومعهم أصحاب الأموال بمساعدة العائلات الفقيرة وذوي الدخل المحدود ،لأنه شهر الخيرات وتجب مساعدة الفقير من قبل أخيه الغني، إلا إن بعض المواد تشهد ارتفاعا كبيرا في شهر رمضان ثم تضحك أم طارق وتقول لماذا ارتفعت أسعار (الكرزات) في هذا الشهر ؟ مع إنها مادة غير أساسية للصائم بل هي مسلية لليل رمضان.

وتشير أم طارق إلى جملة من الحلول للحد من ظاهرة ارتفاع الأسعار في شهر رمضان منها تشكيل لجان مراقبة لمتابعة الأسعار وفرض الغرامات على المخالفين وتوزيع الحصص الإضافية في مواد الطاقة التموينية واستغلال الثروة الحيوانية والزراعية وتشجيعها من قبل وزارة الزراعة عن طريق دعم الفلاحين ومربي المواشي، فضلا عن تحسين المستوى المعيشي للموظفين والمعلمين والمتقاعدين وجميع المنتسبين في دوائر الدولة بشكل عام ورفع الضرائب أو تخفيضها عن السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية الأخرى .

> الصائمون ينتقدون التجار المضاربين ونقصَ الحصة التموينية

> وزارة التجارة تعلن حصة إضافية... والمواطنون ما زالوا ينتظرون !

في سوق الشورجة

تعد أسواق الشورجة المترامية الإطراف اكبر وأقدم سوق في العاصمة منذ العصر العباسي الأول، لذا فالازدحام بها كان كبيرا عند زيارتنا لها حيث ملتقى كبار التجار وصغارها في كافة ارجاء العراق، ورغم الصبات الكونكريتية التي احاطت بذلك السوق فان العربات الخشبية كانت تزاحم المارة الذين استاءوا كثيرا من ارتفاع الأسعار وخاصة للمواد التي يحتاجها الصائمون، فقد وجدنا ان اسعار كل من كيلو الرز العنبر درجة أولى كان ثلاثة آلاف دينار و ٥٠٠ دينار، الرز الهندي كان بسعر ألفين ونصف دينار اما السكر فقد كان سعره الف و٥٠٠ دينار في الوقت الذي كان سعره قبل رمضان الف ٢٥٠ دينار للكيلو غرام الواحد، أما الشاي فقد كان سعر الربع منه ٣ آلاف دينار ذلك لان الشاي الخاص بالحصة التموينية قد اختفى منذ أشهر بعد ان كان تالفا، العدس الذي يعد من اهم الاطباق التي تقدم للصائم فقد كان سعره ٢٥٠٠ دينار والفاصوليا ٢٢٥٠ دينار للكيلو غرام الواحد، الشعرية كيس كبير فقد وجدناه بسعر ٢٢٥٠ دينار، الحبية كانت بسعر ٢٥٠٠ ألف دينار، طحين الصفر كان بسعر ٢٥٠٠ دينار للكيلو الواحد، كرات النومي بصرة كان الربع منها للدرجة الأولى ٣ الاف دينار وللدرجة الثانية ٢٥٠٠ دينار، كيس التمر هند الذي يعمل منه (الشربت) فقد ارتفع سعره من ٣ آلاف دينار ٤ آلاف دينار، طبقة القمر الدين أصبحت بسعر ١٥٠٠ دينار بينما كانت بسعر ألف دينار وطبقة البيض كانت قبل رمضان بسعر ٣٥٠٠ دينار الا انها ارتفعت لتصبح ٥ آلاف دينار،فأين الرقابة من كل هذا الغلاء الفاحش ؟

أما اسعار اللحوم المحلية فقد شهدت هي الاخرى ارتفاعا، فكيلو لحم الغنم زاد سعره من ١٨ الف دينار الى ٢٠ الف دينار وكذلك لحم البقر حيث ارتفع من ١٧ الف دينار الى ١٩ الف دينار، واللحوم الأخرى المستوردة زاد سعرها والتي منها الكفيل والمراد والهندي والبرازيلي فقد تراوحت الزيادة لكل تلك الأصناف من ١٠٠٠ دينار الى ١٥٠٠ دينار للكيلو الواحد، لبن العرب زاد سعره من ٢٥٠٠ دينار للكيلو ليصبح ٣ آلاف دينار وكذلك جبن العرب الذي أصبح سعره ٨ آلاف دينار مع العلم ان الصائم لا يحتاجه في فطور الصباح ، كيس الحليب ماركة المدهش والذي تحتاجه ربة البيت في عمل المعجنات كان بسعر ٣ آلاف دينار بينما الماركات الاخرى كانت بسعر ٢٥٠٠ دينار. الدجاج المحلي صار سعره ٣٥٠٠ دينار للكيلو الواحد في حين ارتفع الدجاج المجمد المستورد الى ٢٥٠٠ دينار للكيلو الواحد، أفخاذ الدجاج سعر الكيلو ارتفع ليكون ٢٥٠٠ دينار بينما كان قبل أيام بسعر ٢٠٠٠ دينار. ونتساءل في ختام حديثنا، متى تراقب الجهات المعنية الأسعار ومتى تضع حدا لجشع التجار؟ أم تراهم قد اصطفوا أيضا مع التجار الجشعين؟!

إضافة لفشلها في تنفيذ مشروع الإسكان الريفي

شركة طلعت حسام الدين تخرب أحد المواقع الأثرية في ناحية الخير

يتداول سكان قرى ناحية الخير شائعات عن قيام شركة (طلعت حسام الدين) بالتجاوز على تل اثري في المنطقة باستخدام الحفارات الهيدروليكية بهدف الحصول على التراب المستخرج لاستخدامه في مشروع الإسكان الريفي الذي تنفذه في المنطقة.

ميسان / رعد الرسام

المدى شدت الرحال إلى ناحية الخير(٤٥ كم جنوب غرب العمارة) للوقوف على حقيقة هذه الحادثة ، وفور وصولنا الى المنطقة أرشدنا بعض الصبية الى موقع التل الأثري الذي تعرض للتخريب وكان يقع في الجهة الثانية من نهر الخير مقابل قرية (بيت فتله) وبعد حديث قصير مع أهالي القرية بشأن مهمتنا الصحفية تطوع أحد الشباب من الذين كانوا يعملون مع الشركة ليكون دليلنا حيث نقلنا بواسطة زورقه الصغير الى الجهة الثانية من النهر وحال وصولنا الى الموقع هالنا ما رأينا من تخريب كبير في الموقع الأثري إذ تم حفر عدد كبير من الخنادق الطولية في المكان وكانت مسافة كل خندق تتجاوز الخمسين مترا وبعرض نحو ٤ أمتار وعمق كبير بحيث أن الخنادق كانت مملوءة بالماء كونها قريبة من النهر ،وبعد الاستفسار من دليلنا الذي فضل عدم ذكر اسمه عما جرى هنا أوضح بأن التجاوز حصل قبل أسابيع قليلة من توقف أعمال الشركة بعد صدور أوامر حكومية للشركة نتيجة تلكؤها في تنفيذ المشروع . حيث قامت الحفارات بجرف أرض الموقع وحفرها بهذا الشكل بهدف الحصول على التراب الذي يستخدم لإنشاء مسطبات للمشروع الإسكاني ، ويؤكد دليلنا أنه و عددا من أبناء المنطقة العاملين في المشروع شاهدوا مجموعة من اللقى الأثارية التي ظهرت خلال عمليات الحفر حيث تم وضعها في صناديق خشبية وقامت عناصر من الشركة بنقلها الى المقر الإداري للشركة في ذات المنطقة ،موضحا أن عمليات الحفر كشفت عن مجموعة من القبور المشيدة بالاجر وحوت قطعا فخارية وهياكل عظمية .

استهانة بالجهات الحكومية المعنية وتتجاوز على الأراضي

تجولنا برفقة الدليل في الموقع ورغم أننا لم نستطع مشاهدة القبور المكتشفة حيث كانت الخنادق مغمورة بالماء إلا إننا استطعنا ملاحظة العديد من كسر القطع الفخارية المهشمة المنتشرة على أكوام التراب المستخرج من الموقع .

وعند سؤال عدد من سكان المنطقة عما إذا علمت السلطات المحلية بما جرى أكد بعضهم أن الجيش والشرطة ومسؤولي الناحية جاءوا الى الموقع بعد انتشار خبر اكتشاف المقابر الأثرية ،مؤكدين حضور مسؤولين من آثار المحافظة بعد أيام الى الموقع حيث قاموا بمعاينته ثم انصرفوا .

أعمال الحفر العشوائي في المنطقة من قبل شركة طلعت حسام الدين جرت دون ان تستحصل الموافقات اللازمة من الجهات المعنية في الحكومة المحلية او دوائر الوزارات في المحافظة كما تقتضي الضوابط والإجراءات التي تسبق الشروع في تنفيذ المشاريع حيث يشترط استحصال موافقات رسمية من الجهات المعنية كدائرة البيئة والآثار والبلديات والزراعة وغيرها . وهذا ما يثير الشكوك حول وجود علاقات مريبة ومصالح نفعية بين الشركة وجهات او افراد نافذين في الحكومة منحوا الشركة حرية العمل والتصرف خلافا للتعليمات الواجبة .

من جهة أخرى، نفى الكثير من أبناء المنطقة أية عمليات تنقيب عشوائي من قبلهم في الموقع ولكنهم لاموا في الوقت نفسه الجهات المعنية لما وصفوه بعدم مبالاتها بتعيين حراس للعديد من المواقع الأثرية المنتشرة في منطقتهم والتي ظهرت على هيئة تلال وروابي تعلو سطح الأرض المستوية بعد عمليات تجفيف أهوار المنطقة زمن النظام السابق .

دائرة الآثار تقاضي الشركة

المدى وبعد الرجوع الى مدينة العمارة توجهت الى مديرية آثار ميسان وفتحت ملف الموضوع أمام مدير الدائرة /محمد خيون ناصر الذي أكد أن دائرته لم تعلم بتجاوز الشركة المذكورة على أحد التلول الأثرية في ناحية الخير إلا بعد قيام النائب الأول لمحافظ ميسان بالاتصال بآثار ميسان وإبلاغهم بالأمر ، وأكد ناصر أنه وفور إبلاغه قام بتشكيل فريق من المديرية وزار الموقع برفقة رئيس لجنة السياحة والآثار في مجلس المحافظة حيث اطلعوا على عمليات التخريب التي تعرض لها الموقع الأثري من قبل الشركة مضيفا ان التل الأثري مثبت على الخارطة الآثارية للمحافظة ويسمى (تل الدوار) مشيرا الى " إن الشركة لم تقم بمراجعة مديرية الآثار لاستحصال الموافقات الأصولية لعمليات الحفر في المنطقة ، وقد قمنا برفع دعوى قضائية عليها بهذا الخصوص " وعن تأكيدات أهالي المنطقة حول قيام الشركة بالاستحواذ على مجموعة من اللقى الأثارية المكتشفة في الموقع شكك ناصر،واصفا مزاعم الأهالي بالشائعات ،مستدركا " تحدثنا مع الكثير من الأهالي حول تلك المزاعم ولكن أحدا منهم لم يؤكد مشاهدته عيانا ما يتردد عن قيام الشركة بنقل مكتشفات من الموقع الى مقر الشركة " وعن أسباب عدم تسييج الموقع الأثري وانعدام الحراس المفترضين من اجل عدم تعرضه للتخريب او التجاوز او التنقيب العشوائي من قبل سراق الآثار، شكا ناصر من قلة كادر الحراسات مشيرا الى ان الدائرة تفتقر للكثير من مستلزمات حماية المواقع الأثرية من ناحية الأفراد والآليات لافتا الى "أن الكثير من المواقع الأثرية المنتشرة على مساحة المحافظة تعرضت خلال عهد النظام السابق الى عمليات التجاوز من قبل القوات العسكرية وشركات الطرق والجسور ." وعن معلومات خبراء الدائرة بخصوص أهمية (تل الدوار) الذي تعرض جزء منه للتخريب من قبل الشركة المذكورة قال " كل التلال والمواقع الأثرية في المحافظة مهمة ونعتقد انها تضم مجموعة من الطبقات تبدأ من العصور الإسلامية مرورا بالعهد الفرثي والساساني وصولا الى عصور الحضارة السومرية " وعن دور مديريته في عمليات التنقيب اوضح "ليست لدينا صلاحية التنقيب بمفردنا كمديرية وعمليات التنقيب تجري بتوجيه الوزارة وتحتاج الى كوادر متخصصة و تخصيصات مالية ، وقد سبق وان قمنا بالتنقيب لموسم واحد في تل أبو شيشة شرق مدينة العمارة حيث تم الكشف عن معبد بيضوي هو الثاني من نوعه على مستوى العراق وتوقف التنقيب بعد ذلك لانعدام التمويل اللازم في حينه. أما هذا العام فلدينا عمليات تنقيب في تل العكر(٢٤ كم غرب ناحية الخير) في هور الصحين ."